الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ٩
الاثنين، ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد الاكساندر سيتشو . . . . . (بيلاروس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كما أحطت اللجنة علما في جلستنا التنظيمية التي عقدت يوم الخميس ١٠ تشرين الأول/اكتوبر، تلقيت رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ من رئيس اللجنة الخامسة بشأن الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، كما ترد في الوثيقة A/51/6 (Prog.1).

وقد قرر أعضاء مكتب اللجنة، بعد إجراء المشاورات اللازمة، أن يعقدوا هذه الجلسة الخاصة اليوم لكي تتمكن اللجنة من النظر في مسائل نزع السلاح في إطار البرنامج ١ (الشؤون السياسية) من الخطة المتوسطة الأجل، ولكي تتاح الفرصة للوفود للإدلاء بتعليقاتها وآرائها حول هذا الموضوع تمهيدا لنقلها إلى اللجنة الخامسة.

وأفتح الباب الآن للتعليقات.

السيد ريفيرو روساريو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يرحب وفد بلدي بدقة مواعيد اجتماعاتنا، إلا أنه لا يبدو أن الجميع معتادون على ذلك. وأود أن أقول إن حركة عدم الانحياز قد وافقت على بيان باسم جميع أعضائها. وأعتقد أن زميلنا ممثل إندونيسيا قد وصل لكي يدلي بذلك البيان، ولهذا أفضل أن أتكلم بعد وفد ذلك البلد.

السيد بارنوهادينينغرات (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لمن دواعي امتنان وفد بلدي أن تتاح له الفرصة للإدلاء ببيانه. إلا أن سفير بلدي هو الذي سيدلي بهذا البيان، ولم يحضر بعد. وقد يكون هناك وفد آخر يرغب في الإدلاء ببيانه الآن، حيث أننا سنتكلم فيما بعد.

السيد غوسين (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): رغبة في دفع العملية قُدما، أود، سيدي، إذا أذنتم لي، أن أدلي ببياننا تأييدا للبيان الذي سيدلي به سفير إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

نود أولا أن نعرب عن تقديرنا لوفد كولومبيا، الذي يترأس حركة عدم الانحياز، ولوفد إندونيسيا، الذي نسّق تحضير الحركة لموقفها المشترك في مناقشة البرنامج الفرعي ١-٣ (نزع السلاح) من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق.

لقد شهدت السنوات القليلة الماضية منجزات كثيرة في مجال نزع السلاح. وتضمنت تلك المنجزات، على الصعيد العالمي والمتعدد الأطراف، إبرام اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وإدخال هذه الاتفاقية قريبا حيز النفاذ؛ والتمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتخاذ مؤتمر استعراض هذه المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥ قرارا بإجراء عملية معززة للاستعراض، واعتماده لمبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين؛ والإجراءات التي تتخذها الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية (السمية) وتدمير تلك الأسلحة لتعزيز تلك الاتفاقية من خلال إنشاء نظام للامتثال يمكن التحقق منه؛ وتدعيم شبكة المناطق الخالية من الأسلحة النووية عن طريق إبرام معاهدة بيليندابا ومعاهدة بانكوك مؤخرا، مما يؤدي إلى مد المناطق الخالية من الأسلحة النووية لتشمل نصف الكرة الجنوبي بأكمله. وهذه المبادرات دليل ساطع على استمرار التزام الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بهدف تخليص العالم من الأسلحة النووية.

ومن بين المنجزات الأخرى إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتوقيع عليها، تلك المعاهدة التي تبدي التأييد التي تحظى به من خلال الأغلبية الساحقة التي اعتمدتها في الجمعية العامة والعدد الكبير من الدول التي اجتذبتها إلى التوقيع عليها؛ والفتوى التي صدرت مؤخرا عن محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها؛ والاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن المبادئ التوجيهية لنقل الأسلحة على الصعيد الدولي في دورة عام ١٩٩٦ لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح؛ وأخيرا، الاختتام الناجح للمؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٦ للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر باعتماد البروتوكول الثاني المعدل بشأن الألغام البرية وإضافة البروتوكول الرابع الجديد بشأن أسلحة الليزر المسببة للعمى.

ويجري أيضا إيلاء قدر كبير من التفكير للمستقبل. فلئن كنا قد رأينا تقدما كبيرا في مجال نزع السلاح أثناء السنوات القليلة الماضية، فهناك الكثير من المهام الضخمة والهامة التي تنتظرنا. وتجدر الإشارة هنا إلى ما تم إنجازه وما هو قيد الانجاز: أولا، العمل على وضع جدول أعمال للمستقبل لنزع السلاح النووي - هو ما سيظل موضع اهتمامنا الرئيسي في مجال نزع السلاح - من خلال تقرير لجنة كانبرا للقضاء على الأسلحة النووية، وبرنامج العمل للقضاء على الأسلحة النووية، على سبيل المثال؛ وثانيا، العمل على إعداد معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية؛ وثالثا، عمل الفريق المخصص الذي أنشأته الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البكتريولوجية والسمية؛ ورابعا، عمل فريق الخبراء الحكوميين المتعلق بالأسلحة الصغيرة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٠/٧٠ باء بشأن الأسلحة الصغيرة؛ وأخيرا، الأنشطة التي توجه الاهتمام الدولي اللازم إلى الدمار الذي تخلفه الألغام البرية المضادة للأفراد. وهنا، اتخذت مبادرة رئيسية في إعلان أوتاوا الذي صدر مؤخرا وألزم ٤٨ حكومة بالعمل معا لكفالة إبرام اتفاق دولي ملزم قانونيا في أقرب وقت ممكن لحظر الألغام البرية المضادة للأفراد.

إن أحد الأهداف الرئيسية للبرنامج الفرعي الخاص بنزع السلاح هو رصد الاتجاهات الحالية والمقبلة في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي والمساعدة فيها، لمعالجة أمور من بينها مشاكل ما بعد نزع السلاح، بما فيها النتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه. وفي هذا الصدد، يبين بيان حركة عدم الانحياز بدقة الأولويات المعطاة لأسلحة الدمار الشامل، والتي ما زالت الأولوية الأساسية فيها هي القضاء النهائي والكامل على الأسلحة النووية.

ووفد بلدي يشعر بسرور خاص لأن بيان حركة عدم الانحياز بشأن البرنامج الفرعي يولي نزع السلاح التقليدي ما يستحقه من أولوية. وكما أكد مؤخرا الرئيس نلسون مانديلا ووزير الخارجية ألفريد نزو، تتسبب الأسلحة التقليدية في معظم حالات الموت

والمعاناة في الصراعات التي تدور اليوم في مختلف أنحاء العالم. وبالتالي فمن المهم زيادة التركيز على الأسلحة التقليدية في كل محافل نزع السلاح، مع الإشارة على وجه الخصوص إلى انتشار الأسلحة الصغيرة.

ونتفق مع ما قاله الأمين العام في ملاحظاته الواردة في "ملحق لخطة للسلام" لعام ١٩٩٥، من أن

"التقدم المحرز منذ عام ١٩٩٢ في مجال أسلحة الدمار الشامل ونظم الأسلحة الرئيسية يجب أن يعقبه تقدم موازٍ في الأسلحة التقليدية، لا سيما فيما يتعلق بالأسلحة الخفيفة". (A/50/60، الفقرة ٦٥)

إن أفريقيا واحدة من القارات التي عانت أكثر من غيرها نتيجة لانتشار الأسلحة الخفيفة ومن الاستخدام العشوائي للألغام البرية المضادة للأفراد. فهذه الأسلحة كان لها أثر مدمر على المجتمع المدني بعد انتهاء الصراعات، وفرضت قيودا شديدة على التعمير والتنمية وخاصة في المناطق الريفية. وحجم المشكلة معروف للجميع، والتحدي الذي تشكله هائل بالنسبة لقارة ذات موارد محدودة واحتياجات إنمائية كبيرة.

ولدى النظر في تخصيص موارد لنزع السلاح ينبغي للأمم المتحدة ألا تأخذ في الحسبان فقط ما يستوجبه هذا الأمر من أولوية والتركيز الشديد الذي يوليه له المجتمع الدولي قاطبة، بل ينبغي لها أيضا أن تركز على العمل الذي يقوم به المجتمع الدولي فعلا والذي ما زال يتعين عليه القيام به بشأن جدول الأعمال المقبل للقضاء على كل أسلحة الدمار الشامل ووقف انتشار الأسلحة التقليدية بما يتجاوز الاحتياجات المشروعة للدفاع عن النفس.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ميرنييه (بلجيكا).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سأكون ممتنا لممثل جنوب أفريقيا إذا تكرم بتقديم نصه المكتوب للأمانة العامة.

السيد ريفيرو روساريو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أولا وقبل كل شيء، يود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده التام للبيان الذي سيدلي به الوفد الاندونيسي باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والذي نتفق مع ما يرد فيه كل الاتفاق. يسر الوفد الكوبي أن لجنتنا تخصص بعض الوقت في جدول أعمالها المثقل، لتناول بند نعلق عليه أهمية قصوى.

في المناسبات السابقة، وعلى الرغم من طلبات بعض الوفود، لم تنظر لجنتنا في تحليل الخطة المتوسطة الأجل المقترحة والبرنامج الوارد فيها بشأن نزع السلاح، وكان دورنا يقتصر على مجرد إحالة آراء بعض الوفود إلى الهيئة التي تنظر في الخطة المتوسطة الأجل المقترحة، وتعتمدها.

ونحن على اقتناع بأنه لا يوجد وفد هنا يمكن أن يتجاهل مدى أهمية الموضوع الذي نحن مدعوون للنظر فيه لأنه ليس أكثر ولا أقل من الأساس البرنامجي للمسار الذي ستتخذه المنظمة، ابتداء من عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠١، في ميدان نزع السلاح. والجهود الكثيرة والمبادرات القيمة التي نناقشها في لجنتنا يمكن أن تظل في فراغ إذا اكتفينا بوضعها في قرارات، وإذا لم يتسن بعد ذلك إدماج الأفكار الواردة فيها في برنامج المنظمة، وإذا لم تحظ بالدعم الواجب عند مناقشة الميزانية. وهذا هو السبب في أن من الأساسي مناقشة وتحليل مختلف البرامج في إطار المنظمات الحكومية الدولية المعنية.

ونحن نلاحظ مع القلق العميق اعتراض بعض الوفود عند إثارة هذا الموضوع، وقولها ان التحليل يجب إجراؤه في اللجنة الخامسة. ووفد بلدي يود، في هذا الصدد، أن يبين أن القواعد التي تنظم تخطيط البرامج لا تتيح للهيئات الحكومية الدولية المختصة تحليل الخطة المتوسطة الأجل المقترحة، علما بأن هذه الهيئات لديها ما يلزم من معارف وخبرات في المجالات التي تتعامل معها، فضلا عن الرؤية الشاملة لترتيب الأولويات في كل مجال محدد - وهو نزع السلاح في حالتنا.

وما نفعله اليوم إذن هو أننا نؤدي واجبنا لا أكثر. ويأسف وفد بلدي لأن اللجنة لم تُحَط علما على

النحو الواجب بمسؤولياتها في هذا الصدد، الأمر الذي حال بيننا وبين تخصيص الوقت اللازم، في برنامج عملنا، لإجراء تحليل جاد ودقيق للبرنامج الذي يخص لجنتنا.

وفيما يتعلق بالجوانب المنهجية، ينبغي أيضا إضفاء الشفافية الضرورية على هذه المسألة. ويرى وفد بلدي أن هناك جانبا آخر ينبغي تحسينه في المستقبل، ومن شأنه تعزيز معرفة كل الوفود بهذا الموضوع، وهو ضرورة توزيع كل الوثائق المتعلقة به في لجنتنا.

وبالنسبة للجوانب الموضوعية، نود أن نتناول بالتفصيل بعض العناصر، بما في ذلك، مثلا، شكل البرنامج الفرعي. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن مسائل نزع السلاح، كما هو الحال بالنسبة للبرنامج المتوسط الأجل للفترة ١٩٩٤-١٩٩٨، يجب أن يخصص لها برنامج مستقل، بدلا من قصرها على برنامج فرعي، كما يقترح الآن. ولست بحاجة إلى أن أكرر هنا المهام العديدة التي نتفق جميعا على ضرورة أن تضطلع بها المنظمة في هذا المجال. وهو ما تجلى أيضا، سواء توافقت مواقف الوفود أم لم تتوافق - في كثرة عدد مشاريع القرارات التي تقدم وتعتمد كل سنة، والتي، كما نعرف جميعا، زادت بشكل ملحوظ في السنوات الثلاث الأخيرة.

إن الخطة المتوسطة الأجل المقترحة، كما سيرد في بيان حركة عدم الانحياز، يجب أن تعكس بأمانة الولايات التي تقرها الدول الأعضاء من خلال القرارات التي تتخذها. ويجب أيضا أن تحقق التوازن الحساس الذي ينبثق من كل قراراتنا الهامة وليس من بعضها فقط. وهذه الخطة لا يمكن أن تتحول إلى أداة لمحاولة إقرار وتنفيذ أفكار ومفاهيم لم تنظر فيها الدول الأعضاء ولم تقرها. وقد تكون هناك عبارات منمطة تم تأليفها في مكتب أحد المشاهير، أو مفاهيم رائجة تذاع في بعض أركان الكوكب، ولكننا هنا لسنا في دار للنشر ولا في صالة عرض. بل إننا تحت سقف منظمة نملكها جميعا، وكل منا له فيها رأي وصوت. ووفقا لنظامها الداخلي الذي اعتمدناه، فإن قراراتنا وحدها هي التي يمكن، بل ويجب، أن تشكل الولاية التي سيجري تنفيذها. وهناك أهداف ومقاصد حددها المجتمع الدولي لنفسه منذ زمن طويل، ولكن، على الرغم من أن الكثيرين يصرون على أن الحرب الباردة وضعت أوزارها، لا تزال تلك الأهداف لم تتحقق حتى الآن، بل الواقع أنها تبدو أبعد منالا مع مرور الأيام.

إن حظر الأسلحة النووية والقضاء عليها مثال واضح على ذلك. إلا أن الخطة المقترحة لا تدعو إلى إبرام اتفاقية بشأن حظر استخدام الأسلحة النووية ووضع برنامج للقضاء عليها في موعد يتفق عليه. ولا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به لتحقيق هدف نزع السلاح العام والشامل. وقرار الأغلبية في هذه اللجنة بتأييد نزع السلاح النووي، والفتوى الهامة التي اصدرتها محكمة العدل الدولية وبرنامج العمل للقضاء على الأسلحة النووية في إطار زمني متفق عليه تعد دون شك مجالات ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور هام فيها في السنوات المقبلة.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، ولعل اللجنة تذكر ذلك، اتفقت بلداننا، بعد جهود كثيرة مضنية في المفاوضات، على اتفاقية لحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ومع هذا، كما نعلم جميعا، لم تُصدق عليها حتى الآن الدولتان الرئيسيتان الحائزتان على كميات كبيرة من الأسلحة الكيميائية، والاتفاقية بصدد الدخول إلى حيز النفاذ. وهذا مجال آخر يستحق توجيه اهتمام أكبر إليه في الخطة المتوسطة الأجل المقترحة.

وفي ضوء ما تقدم، من الصعب تفهم السبب في هذه التغطية الزائدة، على سبيل المثال، لمسألة نزع السلاح التقليدي. إن هناك، في جملة أمور، إشارة إلى الحفاظ على سجل الأسلحة التقليدية، بما في ذلك إضافة أنواع إقليمية ممكنة. ويبدو أن المبدأ المتفق عليه هنا، وهو أنه ينبغي التوصل إلى تدابير إقليمية بناء على مبادرة الدول في المنطقة المعنية وبكامل موافقتها ومشاركتها، لم يعد صالحا الآن وأن المنظمة أي الأمانة العامة - تقوم، دون أي قرار بهذا الشأن، بفرض تلك الاتفاقات أو السجلات الإقليمية.

وهناك مثال أخير على المجالات التي ينبغي إحداث تغييرات فيها أيضا في الخطة المقترحة يتعلق بالتدريب في مجال نزع السلاح والخدمات الاستشارية المتعلقة به. إن الأمين العام يدير برنامجا سنويا للزمالات لمساعدة جميع الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان النامية. وقد ساعد هذا على زيادة المهارات المهنية لأعضاء هذه المنظمة في هذا المجال. ومع ذلك، يبدو أنه إذا كانت هناك تحركات لإيقاف البرنامج أو الغائه في السنوات المقبلة، فهي غير مذكورة في النص. ولهذا يعتقد وفد بلدي أن البرنامج الفرعي المقترح ١-٣ بشأن نزع السلاح ينبغي أن تُعاد صياغته في ضوء الاعتبارات التي أثيرت خلال هذه المناقشة وأن يحال بعد ذلك إلى الهيئة المسؤولة عن دراسته والموافقة عليه بصفة نهائية بمجرد تعديل الخطة المقترحة. وهذه بعض النقاط التي أردنا أن نطرحها في هذا الصدد، ونأمل أن توضع في الحسبان بشكل مناسب.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أطلب من ممثل كوبا، ومن جميع المتكلمين الآخرين، أن يسلموا نصوص بياناتهم إلى الأمانة العامة.

السيد ويبيسونو (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلب رئيس اللجنة الخامسة في رسالته إلى رئيس اللجنة الأولى المؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أن تقوم اللجنة الأولى باستعراض البرنامج الفرعي ١-٣ من الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ (A/51/6 (Prog.1))، بغرض نقل آرائها إلى اللجنة الخامسة للجمعية العامة. وفي هذا الشأن، يتشرف الوفد الإندونيسي، بصفته رئيسا للفريق العامل المعني بنزع السلاح التابع لحركة عدم الانحياز، بالإدلاء ببيان نيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى يتعلق بالبرنامج الفرعي. وقد طلبت تلك الدول أيضا من الأمانة العامة توزيع البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونص البيان كما يلي:

"١ - إن حركة عدم الانحياز ترى أن البرنامج الفرعي ١-٣ بشأن نزع السلاح ينبغي أن يعامل بوصفه برنامجا منفصلا متميزا في الخطة الشاملة المتوسطة الأجل. ومن المهم أن يعكس البرنامج الفحوى العام للقرارات العديدة بشأن مختلف مسائل نزع السلاح التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل صياغته. ومما له أهمية مماثلة أنه ينبغي أن يبين وجهة نظر الغالبية العظمى للدول الأعضاء. لذلك تدعو حركة عدم الانحياز

إلى إعادة تقييم النُهُج الواردة في البرنامج، وإلى إجراء تكييف واع للمسائل ذات الشأن حتى تنعكس بشكل أكثر دقة وجهات نظر ومواقف حركة عدم الانحياز التي تشكل أغلبية في المنظمة.

"٢ - إن برنامج نزع السلاح ينبغي أن يسترشد بالفرضية والإطار الأساسيين الواردين في الوثيقة الختامية التي اعتمدتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، لأنه لا يمكن أن يكون هناك شك في أن المبادئ والأولويات الواردة فيها لا تزال محتفظة بأهميتها وصلاحيتها. فلا يزال قائما - كما هو الحال في اتفاقات عديدة، وكما أكد مجددا منذ وقت قريب القرار الإجماعي الصادر عن محكمة العدل الدولية - الالتزام بالسعي بحسن نية إلى إجراء واختتام مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي في جميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة. وذلك يستتبع أن يولى القضاء النهائي التام على الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل أولوية. وفي هذا السياق، ينبغي أن تراعى في البرنامج أيضا ضرورة أن يقوم مؤتمر نزع السلاح، على سبيل الأولوية، بإنشاء لجنة مخصصة لبدء مفاوضات بشأن برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي وللقضاء النهائي التام على الأسلحة النووية في إطار محدد زمنيا.

"٣ - إن جدول الأعمال المقبل لعدم الانتشار في جميع جوانبه ونزع السلاح النووي، بالنسبة للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، اكتسب زخما جديدا نتيجة لاعتماد المبادئ والأهداف الواردة في الوثائق التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها. ورغم هذا التطور الأخير والتغيرات الإيجابية الأخيرة في العلاقات الدولية خلال السنوات القليلة الماضية، لا تزال الأسلحة النووية تهدد الأمن الدولي. فالترسانات النووية تحسن باستمرار من أجل تحقيق دقة أفضل وقدرات أكبر على الإبادة، بينما يجري تحسين نظريات نووية جديدة.

"٤ - ولذلك فإن الأولوية القصوى أمام المجتمع الدولي، ينبغي أن تظل هي القضاء النهائي الكامل على الأسلحة النووية على النحو الوارد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح. وينبغي أن يتضمن جدول الأعمال أيضا تدابير بشأن القضاء على أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وبخاصة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، عن طريق التنفيذ التام لمعاهدات نزع السلاح ذات الصلة.

"٥ - وحركة عدم الانحياز تؤكد مساس الحاجة إلى كبح الإنتاج الزائد من الأسلحة التقليدية وتطويرها وتكديسها، وذلك باستخدام نُهج عالمية وإقليمية متفق عليها بشكل حر بين دول المنطقة مع مراعاة المطلب المشروع للدول في الدفاع عن النفس والسمات المحددة لكل منطقة. وفي هذا الصدد، من المهم أن تشغل مسألة تحديد الأسلحة التقليدية ونزع السلاح التقليدي المكان المناسب لها في البرنامج.

"٦ - إن الفكرة الجديدة بتوسيع نطاق دور نزع السلاح باعتباره أداة للدبلوماسية الوقائية وبناء السلم يجب تناولها بحرص وحذر. وذلك لأن هذا النهج قد يُشتت الانتباه عن تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها فعلا في حل المسائل ذات الأولوية. ومن ثم فإن مهمة الأمم المتحدة ستكون وضع برامج لنزع السلاح يكون لها تأثيرها على المصالح الحيوية للغالبية العظمى للدول الأعضاء بطريقة متوازنة".

السيد زالوار (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود في البداية أن أشكر رئيس وأعضاء مكتب اللجنة الأولى على عقد هذا الاجتماع الذي طلبناه. وأعتقد أنه سيوفر فرصة نافعة للغاية للمناقشة وأنه ينبغي أن يكون في كل عام جزءا لا يتجزأ من برنامج عمل اللجنة الأولى عندما تبحث أنشطة الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح. ونرى أنه حتى لو تيسر لنا أسبوع كامل من المناقشة المنظمة فلن يكون كثيرا، إذا أعددنا لهذه المناقشة الإعداد الحسن.

وقبل أن أعلق على البرنامج ١ من الخطة المتوسطة الأجل، أود أن أعود إلى الوراء قليلا. لقد شهدت السنوات الخمس الماضية تغيرات كثيرة في النظام الدولي. فالمفاهيم والأفكار القديمة فقدت أهميتها، وأصبح ثمة شعور على نطاق واسع بضرورة استنباط أسلوب جديد في التفكير. وظل وفد بلدي يشعر على الدوام بامتنان شديد للأمين العام الذي اتخذ زمام المبادرة باقتراح إطار مفاهيمي جديد للمرحلة الجديدة في العلاقات الدولية، وبصفة خاصة في "خطة للسلام" المعتمدة في حزيران/يونيه ١٩٩٢، وفي تقرير "الأبعاد الجديدة" المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ (A/C.1/47/7)، وفي ملحق "خطة السلام" بتاريخ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ (A/50/60). ومع ذلك فما زال يوجد خلط مفاهيمي، وهذا أمر طبيعي تماما في ضوء النطاق الواسع للتغيرات وقد عملت الجمعية العامة جاهدة لتناول هذه المشاكل المفاهيمية، وخاصة في القرارين ١٢٠/٤٧ و ١٢٠/٤٧ باء. وبذلت قدرا كبيرا من الجهد لتوضيح الأمور ولتمهد الطريق للنهج الجديدة التي تحتاج إليها الأمم المتحدة لمواجهة الحقائق الجديدة.

لقد ذكرت أنه ما يزال هناك بعض الأفكار المفاهيمية الخاطئة؛ وسأشير إلى ثلاثة منها، لها صلة مباشرة بالخطة المتوسطة الأجل. الأول - وهو الخلط بين حفظ السلام وإنفاذ السلام - تم تصحيحه بالفعل. ولست في حاجة إلى تناول الظروف المأساوية التي كانت حافزا لورود الكلمات التالية التي نتفق معها بقوة في ملحق "خطة للسلام":

> "فحفظ السلام واستخدام القوة ينبغي أن ينظر إليهما على أنهما أسلوبان بديلان لا على أنهما نقطتان متجاورتان على خط ممتد يتاح الانتقال عليه بسهولة من نقطة إلى الأخرى." (A/50/60، الفقرة ٣٦)

لقد تم توضيح تلك المسألة بالفعل بيد أنه توجد مشكلتان مفاهيميتان أخريان نرى أنهما تنعكسان في الخطة المتوسطة الأجل، وينبغي تناولهما في نص منقح في المستقبل.

إحدى هاتين المشكلتين هي الخلط بين الدبلوماسية الوقائية من ناحية والوزع الوقائي من ناحية أخرى. فالدبلوماسية الوقائية من وجهة نظرنا عمل دبلوماسي، والوزع الوقائي هو حفظ للسلام، وينبغي ألا يكون هناك خلط بين الاثنين. وكانت نتيجة هذا الخلط ظهور مفهوم أكثر ارباكا هو التدابير الوقائية، وهو مفهوم يضم جميع أنواع الأنشطة، من الدبلوماسية التقليدية والأنشطة التنموية إلى حفظ السلام. وقد أدى هذا في بعض الأحيان إلى نَهج مفرط الطموح. وفي هذا الوقت الذي تعاني فيه الأمم المتحدة من الاجهاد، سياسيا وماليا، من المهم أن نركز أذهاننا بوضوح على الحقائق، وأن نضمن أن الأمم المتحدة تركز على الأنشطة التي يمكنها أن تضطلع فيها بدور مفيد. وفي مجال الخلط الأخير، كما نراه، هو الخلط بين بناء السلم بعد انتهاء الصراع وأنشطة التنمية. وقد أدى هذا إلى استخدام عبارة "بناء السلم" بدلا من عبارة "بناء السلم بعد انتهاء الصراع" في الخطة المتوسطة الأجل - وقد طلبنا تصحيح ذلك - بل وإلى اقتراح نوع من بناء السلم الوقائي. وتنظر الجمعية العامة في هذا الموضوع في الوقت الراهن في المناقشات المتعلقة بردها على ملحق لـ "خطة للسلام"، ونأمل أن تنعكس هذه المناقشات في الخطة المتوسطة الأجل في المستقبل.

وأود أن أشير إلى البرنامج الفرعي ١-٣ بشأن نزع السلاح. فالفقرة ١-١٣ من الوثيقة (A/51/6 Prog.1) تعطي انطباعا خاطئا عن التطورات الأخيرة في ميدان نزع السلاح. فهي تذكر أساسا أن كل شيء بخير في الميدان النووي ولكن المشاكل المتصلة بالأسلحة التقليدية ما زالت تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ومعنى ذلك أن جميع المشاكل المتصلة بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في طريقها إلى الحل، وينبغي ألا تكون محل تدابير من جانب الأمم المتحدة. وهذا يتناقض مباشرة مع عدد من الوثائق. فهو يتناقض أولا مع تقرير الأمين العام (A/C.1/47/7) بشأن الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة في الفقرات ٩ و ٢١ و ٢٤ و ٢٧ وفي أماكن أخرى. وثانيا، يتناقض مع تقرير الأمين العام (A/50/60) بشأن ملحق لـ "خطة للسلام"، الذي يذكر في الفقرة ٦٠ أن نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار لا تزال تحظى

بأهمية قصوى. وثالثا، يتناقض مع ما جاء في الصفحة ٣ من رد مجلس الأمن على ملحق "خطة للسلام" في الوثيقة S/PRST.1995/9. ورابعا - وسأشير هنا فقط إلى وثائق الدورة الخمسين للجمعية العامة - يتناقض مع القرارات ٦٥/٥٠ و ٦٦/٥٠ و ٦٨/٥٠ و ٧٠/٥٠ ألف وجيم وطاء ونون وعين وصاد و ٧١/٥٠ هاء. وخامسا، يتناقض مع الفقرتين ١٠٧٩ و ١٠٨٠ من تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/51/1).

وفيما يتعلق بالفقرة ١-١٥ من الخطة المتوسطة الأجل المقترحة، فإن السبب في إيلاء أولوية لمسائل ما بعد نزع السلاح غير واضح. ومعنى ذلك أن مسائل نزع السلاح لم تعد لها أولوية. كذلك فإن السبب غير واضح في إيلاء اهتمام خاص لأشكال إقليمية ممكنة من سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وهي غير موجودة - ولو كانت موجودة بالفعل، لكان يتعين الاحتفاظ بها في المقام الأول بواسطة ترتيبات إقليمية؛ وأي دعم من جانب الأمم المتحدة ينبغي أن يكون بتفويض من الجمعية العامة.

والفقرة ١-١٦ تركز بقوة زائدة على نزع السلاح الإقليمي. إن نزع السلاح الإقليمي أمر حسن، وينبغي السعي إليه، ولكن دور الأمم المتحدة في نزع السلاح الإقليمي هو بالضرورة دور ثانوي يلي دور الآليات الإقليمية. ويمكن أن نغير هذه الصيغة بصيغة مماثلة لما يرد في الفقرة ١٥ من تقرير "الأبعاد الجديدة"، التي تقيم توازنا أكثر ملاءمة بين الجهود العالمية والإقليمية ودون الإقليمية.

وأخيرا، ينبغي أن تتضمن الفقرتان ١-١٧ و ١-١٨ إشارة واضحة إلى استمرار صدور حولية الأمم المتحدة لنزع السلاح، وهي وثيقة لها فائدة خاصة لوفود البلدان النامية. وكذلك إلى برنامج الأمم المتحدة للزمالات في ميدان نزع السلاح، الذي تنطبق عليه نفس الملاحظة. وكما قلت من قبل، نحن نتطلع إلى أن تنظر اللجنة الأولى على نطاق واسع في أنشطة الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح، وإلى أن تجري مناقشات أكثر تنظيما في العام المقبل، ونتطلع بصفة عامة إلى أن يكون التركيز الأكثر دقة في الجمعية العامة على جوانب محددة من أنشطة الأمم المتحدة.

السيدة ارثيه (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): وفد المكسيك يتفق في الرأي مع البيان الذي أدلى به ممثل اندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وبالمثل، يؤيد وفد المكسيك الملاحظات التي أدلى بها ممثلو جنوب أفريقيا وكوبا والبرازيل.

وترى حكومة بلدي أن الفقرات الست من البرنامج الفرعي ١-٣، نزع السلاح، في الوثيقة A/51/6 (Peog.1) لا تعكس على نحو سليم الواقع الدولي في ميدان نزع السلاح في السنوات الأخيرة.

ولهذا نرى من الضروري أن يعتبر برنامج أنشطة الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ بشكل مناسب عن الولايات التي حددتها الدول الأعضاء. فمن ناحية، لا بد لنا من أن نواصل الإبقاء على موضوع نزع السلاح في برنامج منفصل للإشارة بوضوح إلى الأولوية العالية التي تعلقها الدول الأعضاء على تلك الأنشطة. وينبغي أن ينص برنامج نزع السلاح المنفصل على الأولويات في كل من ميدان نزع السلاح النووي وميدان نزع السلاح التقليدي التي تم تحديدها من خلال تبادل الآراء بين الوفود في هذه المناقشة.

السيد كينغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تعرب الولايات المتحدة عن الشكر لإتاحة هذه الفرصة لها لكي تدلي ببعض الملاحظات على الخطة المتوسطة الأجل وبرنامجها ١ الذي يتناول الشؤون السياسية.

وترى الولايات المتحدة أن البرنامج الفرعي ١-٣ من الخطة المتوسطة الأجل الخاص بنزع السلاح يمثل على وجه التحديد برنامج عمل جيد بصفة عامة وبيان مهمة تستطيع إدارة الشؤون السياسية ومركز شؤون نزع السلاح أن يقيما عليه عملهما للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١.

وتود الولايات المتحدة أيضا أن تعرب عن تقديرها للعمل الممتاز الذي أنجزته الأمانة العامة ولا سيما مركز شؤون نزع السلاح في مجال نزع السلاح. فقد كان دعمهما التقني والإداري للجنة الأولى للجمعية العامة وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة

وشتى المؤتمرات الاستعراضية ومؤتمر نزع السلاح في جنيف جديرا بالثناء.

وقد سرنا أن نرى الخطة المتوسطة الأجل تعترف بأنه تم إنجاز الكثير في ميدان نزع السلاح النووي. ويسرنا أيضا أن نرى أن وصف البرنامج الفرعي ٣-١ يشير بشكل محدد إلى ضرورة التركيز أيضا على قضايا نزع السلاح التقليدي. وما زالت الولايات المتحدة ترى أنه ينبغي إحراز المزيد من التقدم فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح التقليدي، وأنه يجب أن يعبِّر جدول أعمال نزع السلاح على الصعيد الدولي عن توازن أفضل بين قضيتي الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية.

وقد استمعنا باهتمام إلى بيان بلدان حركة عدم الانحياز بصدد البرنامج الفرعي ١-٣ بشأن نزع السلاح وإلى البيانات المؤيدة له من متكلمين شتى. وحسب فهمنا لهذا البيان، نجد أن بلدان حركة عدم الانحياز تقترح تخصيص برنامج منفصل لنزع السلاح في الخطة المتوسطة الأجل. ودون التعليق على المسائل الموضوعية التي يثيرها ذلك البيان والاقتراح، نتساءل عما إذا كان ذلك البيان لا يثير بعض البلبلة بالنسبة لمقاصد الخطة المتوسطة الأجل.

إن الخطة المتوسطة الأجل، حسبما تفهمها الولايات المتحدة، يقصد بها أن تكون أداة برنامجية - أو إذا شئتم بيان مهمة - لتوجيه أعمال الأمانة العامة في الأجل المتوسط. ومن المفترض أن تقوم القرارات المتصلة بالشؤون المالية والميزانية فيما يتعلق بالأمانة العامة على أساس من هذه الخطة. ومن ناحية أخرى، يبدو اقتراح بلدان حركة عدم الانحياز أشبه ما يكون ببرنامج عمل سياسي مقترح ليأخذ به المجتمع الدولي في قضايا نزع السلاح، وعلى هذا النحو، ترى الولايات المتحدة أن اقتراح بلدان حركة عدم الانحياز قد لا يكون مناسبا للخطة المتوسطة الأجل.

وفيما يتعلق باقتراح بلدان حركة عدم الانحياز ذاته، فإن الولايات المتحدة لا يسعها إلا أن تدهش للتناقض الكبير بين التشديد غير المقيد على نزع السلاح النووي من ناحية، وبين الاكتفاء من الناحية الأخرى بمجرد إشارة عابرة - تكاد تكون ثانوية - إلى ضرورة نزع السلاح التقليدي، بل والتعبير عن الحذر فيما يتعلق بالدور الممكن الذي يمكن أن يكون لنزع السلاح كأداة للدبلوماسية الوقائية وبناء السلام. ويبدو أن هذا التناقض الواضح يعبِّر عن سوء فهم - إن لم يكن عن عدم اكتراث - للأسباب الحقيقية للصراعات في فترة ما بعد الحرب الباردة، وفي رأينا أنه يربك ويشوه ويعقد دون داع الهدف الذي نتشاطره جميعا وهو جعل العالم مكانا أكثر أمانا. وفي الواقع، أن هذا التناقض ينم مرة أخرى عن تفضيل - وقد يقول البعض إدمان - للخطب الطنانة السهلة المتعلقة بنزع السلاح النووي بدلا من العمل الشاق لتحسين الأمن الدولي.

وترى الولايات المتحدة أن الخطة المتوسطة الأجل تعتبر أداة للتخطيط المالي أكثر منها بيانا سياسيا. وإن اللجنة الأولى لهذا ليست المحفل الملائم لإجراء مناقشة متعمقة للخطة المتوسطة الأجل، أو لتقديم مقترحات لإعادة صياغة وثيقة البرنامج التي أعدتها الأمانة العامة. إن اللجنة الخامسة هي المحفل المناسب لهذا الغرض، كما اعترفت بذلك الجمعية العامة بإسنادها الخطة المتوسطة الأجل إلى اللجنة الخامسة. ولهذا السبب، توصي الولايات المتحدة بأن يتضمن تقرير الرئيس إلى اللجنة الخامسة ملخصا موجزا بأهم العناصر التي انبثقت من هذه المناقشة إلى جانب الملاحظات المكتوبة المقدمة إلى الرئيس لتسهيل نظر اللجنة الخامسة في هذه المسائل الهامة.

السيد أورودكي (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكركم لإتاحة هذه الفرصة لي لكي أتكلم بإيجاز نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

يدرك الاتحاد الأوروبي أن تحديد الأولوية لبرامج الأمم المتحدة يعتبر جزءا هاما جدا من عمل المنظمة. وفي هذا السياق، نعتقد أن النظر في البند ١١٤ من جدول الأعمال، "تخطيط البرامج"، سيتم في اللجنة الخامسة. وبغية ضمان أن تكون مشاركتنا كاملة في تلك المناقشة التي ستجري في اللجنة الخامسة، من وجهة نظر دولنا الأعضاء في اللجنة الأولى، وأن تكون هناك استجابة فعالة، فإننا سنعمل باتساق مع زملائنا في

اللجنة الخامسة من أجل صياغة موقف الاتحاد الأوروبي من شتى البرامج التي ستتناولها تلك اللجنة.

ومع ذلك، يسعدنا أن نشارك في هذه المناقشة، ويسرني جدا أن أتعرف بدقة على النقاط التي أثارها ممثلو الدول الذين سبقوني في الكلام. وأود أن أبدي ملاحظة أخرى إضافة إلى الملاحظات التي قدمناها مكتوبة، وذلك ردا على ما سمعناه هنا.

إن هيكل الخطة المتوسطة الأجل أذنت به الجمعية العامة في مقررها ٤٥٢/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ - أي قبل أقل من عام. وهو يطابق صيغة متفقا عليها كانت لجنة البرنامج والتنسيق قد أوصت بها الجمعية العامة. وبناء على ذلك، يؤيد الاتحاد الأوروبي البرنامج ١ بالصيغة التي أعده بها الأمين العام.

السيد الحسن (عمان): اسمحوا لي في البداية أن أضم صوتي إلى الذين تحدثوا من قبلي من كل من البرازيل وكوبا وجنوب افريقيا والمكسيك، إضافة إلى اندونيسيا. إننا نعتبر ما جاء في هذه الوثيقة التي أمامنا بشأن الخطة المتوسطة الأجل المقترحة، لا سيما الجانب المتصل منها بالبرنامج الفرعي الخاص بنزع السلاح، وثيقة هامة يجب النظر إليها بعناية وتدارس خاص.

وإننا نتفق مع المقترح الداعي إلى ضرورة إيلاء أهمية خاصة إلى تلك الخطوات الإقليمية لنزع السلاح. ووفد بلادي يؤكد على الأهمية القصوى التي يوليها إلى ضرورة إيجاد نوع من التنسيق في مجال نزع السلاح ما بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى ذات الصلة والمنظمات الإقليمية القائمة، لا سيما تلك المنظمات الإقليمية التي توجد في منطقتنا والتي من بينها أمانة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية.

إننا نعتبر تبادل الآراء بشأن قضايا نزع السلاح، لا سيما تلك المتصلة بالمنطقة، حوارا بنّاء من شأنه تدارس الحلول المناسبة وتبادل الأفكار. وفيما يتعلق بما ورد في الفقرة ١-١٣ بشأن الأسلحة النووية، فإن وفد بلادي يتفق مع وجهة النظر التي عبَّر عنها بجلاء ممثل البرازيل، حينما قال بأن هذا الجانب لم يعكس بشكل واقعي وجيِّد. ونحن، من جانبنا، نرى أن هناك خطوات هامة لا بد من النظر إليها بشأن ضمان عالمية عدد من المعاهدات الدولية المتصلة بنزع السلاح النووي. ومن ضمن هذه الأمور، الواجب التعامل معها، عدد من المقترحات التي لا تزال قائمة، والتي من بينها المقترح الخاص بجعل وتحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. ونحن نرجو أن يعكس ذلك توجها من قِبَل الأمانة العامة للأمم المتحدة وهذه المنظمة، لتعزيز الخطوات الإقليمية القائمة وتبادل الآراء لترجمة هذه المقترحات إلى واقع ملموس.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): **أطلب مرة أخرة من جميع الوفود التي لم تقدم بعد بياناتها مكتوبة إلى الأمانة العامة، أن تفعل ذلك.**

(تكلم بالإنكليزية)

إني أنوي، بموافقة اللجنة، أن أحيل إلى رئيس الجنة الخامسة النصوص التي طلبتـُها توا، والمتضمنة تعليقات وآراء بشأن نزع السلاح، وفقا للبرنامج ١، الشؤون السياسية، من الخطة المقترحة المتوسطة الأجل. وتبعا لذلك أود أن أكرر طلبي إلى الوفود أن تقدم نصوصها وتعليقاتها إلى الأمانة العامة لإحالتها إلى اللجنة الخامسة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥